



نفی تحریف القرآن (1)/ نزهة موقف الشيعة عن القول بتحريف القرآن

نویسنده: معرفت، محمد هادی

فلسفه و کلام :: رساله الثقلين :: مهر 1372 - شماره 5

از 38 تا 55

آدرس ثابت : <http://www.noormags.com/view/fa/articlepage/208032>

دانلود شده توسط : آهو خرس

تاریخ دانلود : 1393/06/01 19:40:04

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

www.noormags.com

١

نزاهة موقف الشيعة عن القول بتحريف القرآن

سلسلة (الشيخ محمد باقر عابد) معرفة

انعقد مؤتمر اسلامي في تركيا بمدينة «اسطنبول» بتاريخ ٢٠ - ٢٢ / شعبان / ١٤١٣ هـ . المصادف ٩ - ١١ / شباط / ١٩٩٣ م. لبحث ودراسة عقائد الشيعة الامامية. ومن البحوث التي قدمت لهذا المؤتمر مقالة عن آراء الشيعة حول علوم القرآن للدكتور موسى كاظم يلماز، وكان مما تعرّض له التعريف بأراء الشيعة في مسألة تحريف القرآن الكريم، فذكر أن منهم من أنكر ذلك ومنهم من اعتقده، بقوله: «...رغم هذه الحقيقة - أي بديهة صيانة القرآن من التحريف لدى الامة جميعاً - أذعن بعض علماء الشيعة منذ زمن قديم أن النصوص الإلهية قد غيّرت أو قد حرّفت القرآن عن موضعه». وفي الرد على هذه الشبهة المدعاة أعد سماحة الشيخ محمد هادي معرفة هذا التحقيق الوافي إثباتاً للحق ودحضاً للباطل ﴿ان الباطل كان زهوقاً﴾^١.

«التحرير»

إن نسبة التحريف إلى كتاب الله العزيز الحميد، نسبة ظالمة تأباها طبيعة نصّ الوحي المضمون بقاؤه وسلامته عبر العصور. قال تعالى ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾^٢.

وهي نسبة خاطئة وقديمة يرجع عهدها إلى عصر اختلاف المصاحف الأولى في الثبوت والهجاء، لأسباب وعوامل، لعلها كانت طبيعية آنذاك. ولكنها ربّما استدعت مناوشات كلامية في وقتها بين بعض السلف لا عن قصد سوء. سوى أنه بقيت من ذلك روايات وحكايات أولعت الحشوية بنقلها وضبطها وتدوينها فيما بعد، في أمهات

(٢) الحجر : ٩.

(١) الاسراء : ٨١.

الجوامع الحديثية، مما استعقب شبهة احتمال التحريف في القرآن الكريم.
 فقد نُسب إلى ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أفلم يئس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى
 الناس جميعاً﴾^١. أنه: «أفلم يتبين...» قائلاً: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس..
 وهكذا قال ابن جريج: زعم ابن كثير وغيره أنها في القراءة الأولى «أفلم
 يتبين...»^٢.

وأيضاً نسب إليه في قوله تعالى: ﴿حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها﴾^٣، أنه من خطأ
 الكاتب، وإنما هو «حتى تستأذنوا وتسلموا...». لأن شرط الدخول هو الإستئذان، أما
 الإستيناس فهو بعد الدخول^٤.

وهكذا في قوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً﴾^٥، نُسب إليه
 أنه قال: إن الذي أنزل على النبي صلى الله عليه وآله: «ووصى ربك...» غير أن الكاتب استمدَّ
 مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد.. قال: ولو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد.. وهكذا
 قال الضحَّاك: استمدَّ كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد. ثم قرأ:
 ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله﴾^٦، قال: ولو كانت قضى
 من الرب لم يستطع أحدٌ ردَّ قضائه، ولكنه وصية أوصى بها العباد^٧.

هكذا نسبوا إلى حبر الأمة زعم الغفلة في كاتب المصحف الشريف!
 وقد بالغ العلامة جار الله الزمخشري في الإنكار على صحة هذا الأثر، قال:
 ولكن هذا ونحوه مما لا يُصدَّق بشأن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا

(١) الرعد: ٣١.

(٢) قال ابن حجر: هذا الحديث رواه الطبري بإسناد صحيح كلهم من رجال البخاري. فتح الباري: ٨: ٢٨٢.

(٣) النور: ٢٧.

وتفسير الطبري ١٣: ١٠٤.

(٤) رواه الطبري في التفسير ١٨: ٨٧، وضححه الحاكم على شرط الشيخين، المستدرک ٢: ٣٩٦.

(٥) النساء: ٣١.

(٦) الاسراء: ٢٣.

(٧) راجع الدر المنثور ٤: ١٧٠. والاتفان ١: ١٨٥.

من خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً في دفتي المصحف ؟ وكان متقلّباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمين عليه، لا يغفلون عن جلالته ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع والقاعدة التي عليها البناء، وهذه والله فرية ما فيها مرية^١.

هذا كلام ذلك المحقق المتفرد في الأدب والتفسير!

لكن مثل ابن حجر - مع كونه من أئمة النقد والتمحيص - نراه قد أعجبت به صحة الإسناد حسب مصطلح القوم، فرجح النقل على العقل الرشيد، وأخذ بالمظنون وترك المقطوع به..

قال - ردّاً على كلام الزمخشري -: هذا إنكار من لا علم له بالرجال، وتكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق!^٢

قلت: بماذا يؤول نسبة النعاس والغفلة إلى كاتب المصحف ؟ وكيف يحتمل أنه أراد أن يكتب «يتبين» فكتب «يبأس» ذهولاً؟.. وهكذا.

ثم كيف يحتمل إمكان تخطئة قراءة جمهور المسلمين، التي ورثوها كابراً عن كابر عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله ؟!

إن هو إلا زعم فاسد، وفرية ما فيها مرية، كما قال الزمخشري.

كما رواه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: كانت فيما أنزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يُحرّم من» ثم تُسخن «بأخمس معلومات». فتوفي رسول الله وهنّ فيما يقرأ من القرآن.

رواه مالك في الموطأ وقال: وليس على هذا العمل^٣.

(٢) فتح الباري ٨: ٢٨٢.

(١) الكشف ٢: ٥٣٠ - ٥٣١.

(٣) راجع تنوير الحوالك لجلال الدين السيوطي ٢: ١١٨، آخر كتاب الرضاع.

ورواه مسلم في صحيحه والدارمي وأبو داود. وتركه البخاري وأحمد لغرابته.
قال الزبلي - تعليقاً على رواية مسلم -: لا حجة في هذا الحديث، لأن عائشة أحالتها
على أنه قرآن، قالت: ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول
الله صلى الله عليه وآله وتشاغلنا بموته دخل داجن البيت فأكلها!
قال: وقد ثبت أنه ليس من القرآن، لعدم التواتر. ولا تحل القراءة به ولا إثباته في
المصحف، ولأنه لو كان قرآناً لكان متلوّاً اليوم. إذ لا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وآله.

وهكذا رواه عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول: كان مما أنزل الله آية الرجم،
فقرآناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول الله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس
الزمان أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله...^١
وفي لفظ مالك: لا نجد حدّين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ورجمنا. والذي
نفسى بيده لو لا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبها: «الشيخ والشيخة»
إذا زنيا فارجموهما البتة... قال مالك: أي الثيب والثيبة...^٢
وغير ذلك من مزاعم نسبوها إلى جماعة من وجوه الأصحاب، ذكرنا تفاصيلها في
رسالة «صيانة القرآن من التحريف»^٣.

محاولات غير ناجحة

وقد حاول جماعة من أهل النظر معالجة تلكم الروايات بأشكال فنيّة، لكن من غير
جدوى، بعد أن زعموا صحة أسانيدها وصراحة مداليلها في وقوع التحريف في نصّ

(١) راجع صحيح مسلم ٤: ١٦٧. والدارمي ٢: ١٥٧. وأبا داود ١: ٢٢٤.

(٢) راجع صحيح البخاري ٨: ٢٠٨ - ٢١١. ومسند أحمد ١: ٢٣، ٥٠، ١٣٢ و ١٨٣. ومسلم ٤: ١٦٧ و ٥: ١١٦.

(٣) تنوير الحوالك ٣: ٤٢. وراجع فتح الباري ١٢: ١٢٧.

(٤) وهي تتجاوز ثلاثين مزعومة. راجع فصل «التحريف عند الحشوية» ١٦٦ - ١٩٥.

الكتاب العزيز. واتفوا أخيراً إلى اختلاف مسألة «نسخ التلاوة» المعلوم بطلانها وفق قواعد علم الأصول. ومن ثمّ إمّا قبولاً على علّاتها والأخذ بها والإفتاء وفق مضامينها، كما فعله فريق، نظراً لصحة الأسانيد فيما زعموا، أو رفضاً لها رأساً بعد عدم إمكان التأويل. هذا ابن حزم الأندلسي - وهو الفقيه الناقد - يرى شريعة الرجم مستندة إلى كتاب الله، لما رواه بإسناده عن أبيّ بن كعب، قال: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً وسبعين آية. قال: إن كانت لتقارن سورة البقرة أو لهما أطول منها. وإن كان فيها آية الرجم، وهي: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجمهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم».

قال ابن حزم: هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه. ثم قال: ولكنها ممّا تُنسخ لفظها وبقي حكمها!.

وقال - في مسألة عدد الرضعات المحرّمة -: احتجّ من قال: لا يحرمّ من الرضاع أقلّ من خمس رضعات، بما روّاه من طريق حمّاد وعبد الرحمان عن عائشة أم المؤمنين قالت: نزل القرآن «أن لا يحرمّ إلا عشر رضعات». ثم نزل بعد «وخمس معلومات». قالت: فتوفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وهنّ مما يقرأ من القرآن. قال ابن حزم: وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وتقّتهم، ولا يسع أحداً الخروج عنهما.

ثم ذكر اعتراض القائل: كيف يجوز سقوط شيء من القرآن بعد موته صلى الله عليه وآله؟! فإن ذلك حرّم في القرآن! فاعتذر بأنه ممّا بطل أن يكتب في المصاحف وبقي حكمه كآية الرجم سواء بسواء.^٢

وهذا الامام المحقق الأصولي محمد بن أحمد السرخسي، بينما ينكر أشدّ الإنكار

(٢) المحلّي ١٠: ١٤ - ١٦.

(١) راجع: المحلّي ١١: ٢٣.

مسألة وقوع النسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله نراه يستسلم لمسألة نسخ التلاوة دون الحكم، ويؤولها إلى إمكان سبق النسخ على الوفاة مع خفائه على الصحابة الأولين.

وقال في بيان ذلك: إن صوم كفارة اليمين ثلاثة أيام متتابعة - على ما قاله علماؤنا - مستند إلى قراءة ابن مسعود: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾. قال: وقد كانت هذه قراءة مشهورة إلى زمن أبي حنيفة.. وابن مسعود لا يُشكَّ في عدالته وإتقانه، فلا وجه لذلك إلا أن نقول: كان ذلك مما يتلى في القرآن كما حفظه ابن مسعود، ثم انتسخت تلاوته في حياة الرسول بصرف الله القلوب عن حفظها، إلا قلب ابن مسعود ليكون الحكم باقياً بنقله، وقراءته لا تكون دون روايته..^١

قلت: لا شك أن أمثال هذه التعاليل هي بذاتها عليلة وغير وافية بدفع شبهة التحريف في كتاب الله، فضلاً عن عدم انطباقها على مداليل ما سرده القوم.. فالأولى ردّ تلکم النقول والروايات غير المعقولة.

وقد انبرى جماعات كثيرة من العلماء^٢ لرفض مسألة نسخ التلاوة دون الحكم، لمنافاتها للحكمة، إذ ما هي الحكمة في نسخ آية بلفظها مع بقاء حكمها؟ وهلا كانت سنداً للحكم الباقي مع الأبد؟!

أما فقهاؤنا الإمامية فقد شطبوا على تلکم الأوهام ولم يقيموا لها وزناً في عالم الاعتبار، كما لم يعتمدوها في مجال الفقه والإفتاء أبداً. ولا نجد فقيهاً من فقهاء الامامية، لا في القديم ولا في الجديد، من يكثرث بهكذا روايات ساقطة لا حجة فيها ولا اعتبار.

(١) اصول السرخسي ٢: ٨٠.

(٢) راجع ما حققه الشيخ علي حسن العريض مفتش الوعظ بالأزهر في كتابه «فتح المنان»: ٢٢٤ - ٢٢٧.

ومن سفة القول نسبةً سخيفة إلى أمّة، بحجة أنها ممّا ارتكبه بعض الشواذ من أبناء السنّة أو من الممتّنين إلى الشيعة! ولا سيّما إذا وقعوا منهم موضع استنكار وامتهان لاذع.

فإن كان أهل السنّة قد ابتلوا بحشويّات أهل الحشر في الحديث، وما دبّجوه من غثّ وسمين في أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، وفي تفسير القرآن الحكيم، مثل روايات التشبيه والتجسيم^١ ومسألة الجبر وسلب الاختيار عن العباد^٢ والقصاص البائدة والاسرائيليات وهكذا روايات التحريف والزيادة والنقصان، وما أشبه ذلك مما يمسّ كرامة القرآن أو يحط من قدسية الشريعة الغراء.. مما يبابه العلماء اليوم^٣.

(١) هذا أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ - ٢٨٠) حشّن كتابه «الردّ على الجهميّة» بروايات غريبة في التشبيه والتجسيم. وكذا أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السّلميّ (٢٢٣ - ٣١١) في كتابه «التوحيد والصفات» كان مليئاً بالغرائب في إثبات التجسيم وأنّ لله جوارح وأعضاء، وما أشبه من خرافات بني اسرائيل.. وكان هذان الكتابان هما مستقّى كتابي «اللّمع والإبانة» لأبي الحسن الأشعري في التشبيه والتجسيم.

(٢) راجع كتابي «اللّمع» و«الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، وقد أشاد مباني الجبر وسلب الاختيار عن العباد، وكان المؤسس لمدرسة الجبر في أفعال العباد.

(٣) هذا الأستاذ أحمد أمين المصري يقرّر من مذهب المعتزلة، ويقول: ولقد كانت نظرهم في توحيد الله نظرة في غاية السموّ والرفعة، فطبّقوا قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» أبدع تطبيقاً وفضلوه خير تفصيل، وحابّوا الأنظار الوضيعة من مثل أنظار المجسمّة الذين جعلوا لله تعالّى جسماً له وجه ويدان وعينان.. وغاية ما قال أعقلهم أنه جسم لا كالأجسام.. وقالوا بأنّ له جهة هي الفوقية وأنه يُرى بالأبصار وأن له عرشاً يستوي عليه.. إلى آخر ما قالوا مما ينطبق على الجسميّة. فأتى المعتزلة وسَمّوا على هذه الأنظار وفهموا من روح القرآن تجريد الله عن المادّيّة، فساروا في تفسيرها تفسيراً دقيقاً واسعاً وأولوا ما يخالف هذا المبدأ وسلسلوا عقائدهم تسلسلاً منطقيّاً. فهم من الناحية العقلية جريثون يقرّرون ما يرشد إليه في شجاعة وإقدام.. كذلك نظرهم إلى عدل الله، فقد وقفوا أمام مشكلة المثوبة والعقوبة، فرأوا أنّ ذلك لا يكون له معنى إلا بتقرير حرية الإرادة في الإنسان.. إلى أن يقول: وعلى كل حال كان مسلك المعتزلة مسلماً لا بدّ منه، لأنه أشبه برّد فعل لحالة بعض العقائد في زمنهم. لقد قرروا سلطان العقل وبالغوا فيه أمام من لا يقر للعقل بسلطان.. وقالوا بحرية الإرادة وغلوا فيها أمام قوم سلبوا الإنسان إرادته، حتى جعلوه كالريشة في مهب الريح أو كالخشبة في اليم. قال: وفي رأيي أنه لو سادت تعاليم المعتزلة إلى اليوم لكان للمسلمين موقف آخر في التاريخ غير موقفهم الحالي. وقد أعجزهم التسليم وشلّهم الجبر وقعد بهم التواكل.

وهذا سيد قطب يجري في تفسيره «في ظلال القرآن» بما يقرّر حرية الإنسان في إرادته واختياراته. بما لا يتخلف عما قرره سائر علماء الاسلام المعاصرين أمثال الشيخ محمد عبده في تفسير المنار. وسيدنا الأستاذ

فكذلك ابتليت الشيعة الامامية بجماعة الأخباريين، ورواياتهم في الغلو والتحريف. والشيعة يتبرأون منذ أول يومهم من المغالاة في العقيدة، وكذا من القول باحتمال الزيادة أو النقص في القرآن الكريم.

شهادات ضافية بنزاهة الامامية :

وليس الامامية وحدهم يتبرأون من سخائف القول في القرآن الحكيم^١، بل غيرهم من ذوي المذاهب الأخرى أيضاً يبرؤنهم عن مثل هذه النسبة الظالمة.. هذا أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري - شيخ أهل السنة ورأس الأشاعرة حتى اليوم - من أعلام مطلع القرن الرابع (توفي سنة ٣٣٠)، تراه يجعل من أبناء الشيعة «وقد سّماهم الروافض» فريقين :

فريق هم أصحاب الظواهر، ممن لا عمق لهم في تفكير ولا باع لهم في مجالات البحوث النظرية^٢. يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه لروايات يرددونها بهذا الشأن، ما لا قيمة لها عند المحققين، وإنما أخذها هؤلاء جرياً على عاداتهم في الاسترسال، نظير اخوانهم الحشوية من أهل الحديث.

لكنهم يتكبرون أشدّ الإنكار وجود زيادة في النص احاضر، قالوا : لا يجوز ذلك بضرورة الشرع، كما لا تبديل في شيء منه ولا تغيير عما كان عليه، سوى أنه قد ذهب منه - في زعمهم - شيء كثير^٣ والامام القائم يحيط به علماً.

وأما الفريق الثاني - وهم المحققون من أهل النظر والاستنباط - فهم يرفضون احتمال

الامام الخوئي قدس سره في «البيان» وغيرهما من الاعلام.

(١) وستذكر نماذج من تصريحات اعلام الطائفة بهذا الشأن.

(٢) وهم الذين نسميهم اليوم بالأخبارية المتطرقة.

(٣) ولعل أول من زعم أن القرآن قد ذهب منه شيء كثير هو عبد الله بن عمر، كان يقول : لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله، ما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير (الانفان ٣ : ٧٢). وقد ذكر ابن شهاب أن القرآن قد ذهب منه كثير بذهاب حملته يوم اليمامة. (منتخب كنز العمال بهامش المسند ٢ : ٥٠).

أي تغيير أو تبديل، لا بنقيصة ولا بزيادة في نص القرآن الكريم، رفضاً باتاً، كما عليه جمهور المسلمين، وأن القرآن باقٍ كما هو، على ما أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وآله لم يُغيّر ولم يُبدّل ولا زال كما كان عليه.

واليك نصّ كلامه :

قال : «واختلف الروافض في القرآن، هل زيد فيه أو نقص منه ؟ وهم فريقان، فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن القرآن قد نقص منه. وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان. وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عمّا كان عليه. فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والامام يحيط علماً به.

والفرقة الثانية منهم، وهم القائلون بالاعتزال^١ والامامة، يزعمون أن القرآن ما نقص منه ولا زيد فيه، وأنه على ما أنزله الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام، لم يُغيّر ولم يُبدّل، ولا زال عمّا كان عليه»^٢.

هذه شهادة أكبر زعيم من زعماء الفكر الاسلامي أهل السنة في مطلع القرن الرابع، تنبؤك بوضوح أنّ الاعلام المحققين من علماء الشيعة الامامية يرفضون قاطبة القول بالتحريف في جميع أشكاله وألوانه، فمن ذا يا ترى يمكنه نسبة هذا القول اليهم ؟ إلا أن يكون تائهاً في ضلال !

يقول السيّد شرف الدين العاملي : والباحثون من أهل السنّة يعلمون أنّ شأن القرآن العزيز عند الإمامية ليس إلا ما هو الحق المحقّق عند جمهور المسلمين. قال : والمنصفون منهم يصرّحون بذلك :

يقول الامام الهمام الباحث المتتبع الشيخ رحمه الله الهندي الدهلوي في كتابه النفيس

(١) نسبهم الى الاعتزال لقولهم بأصل العدل وتحكيم العقل وذهابهم الى التنزيه في الصفات، فإن الامامية متوافقون مع أهل الاعتزال في هذه الأصول...وان كانوا يفترون عنهم في أصول أخرى.
(٢) راجع : مقالات الاسلاميين للاشمري ١ : ١١٩ - ١٢٠.

«إظهار الحق» ما هذا لفظه :

«القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه - وهم الفئة الاخبارية - فقول مردود غير مقبول عندهم...».

ثم يستشهد الامام الهندي بكلمات اعلام الطائفة أمثال : الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي^١ وغيرهم من اعلام ومشاهير.. ويعقبها بقوله : «فظهر أن المذهب المحقق عند علماء الفرقة الإمامة الاثني عشرية، إن القرآن الذي أنزله الله على نبيه هو ما بين الدفتين، وهو ما بأيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك...».

قال : «والشرذمة القليلة - ويعني بهم الاخبارية المتطرفة - التي قالت بوقوع التغيير، فقولهم مردود عندهم ولا اعتداد بهم فيما بينهم...».

قال : «وبعض الاخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته، وهو حق، لأن خبر الواحد لا يقتضي علماً، فيجب رده إذا خالف الأدلة القاطعة، على ما صرح به ابن المطهر الحلبي «العلامة» في مبادي الوصول الى علم الأصول...».

قال : «وفي تفسير «الصراط المستقيم» الذي هو تفسير معتبر عند علماء الشيعة، في تفسير قوله تعالى : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ أي لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان...»^٢.

ومن الأساتذة المعاصرين الدكتور محمد عبد الله دراز، أيضاً يشهد بنزاهة ساحة الشيعة الامامية عن تهمة القول بالتحريف إطلاقاً. يقول : «ومهما يكن من أمر فإن هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الاسلامي، بما فيه فرق الشيعة، منذ ثلاثة عشر قرناً

(١) سنوافيك بنماذج من كلماتهم المشرفة.

(٢) راجع إظهار الحق، تحقيق الدسوقي ٢: ٢٠٦-٢٠٩. والفصول المهمة لشرف الدين : ١٦٦-١٦٧.

من الزمان. ونذكر هنا رأي الشيعة الامامية - أهم فرق الشيعة - كما ورد بكتاب أبي جعفر الصدوق: إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى الى نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو كل ما تحويه دفئا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر.. أما ما ينسب إلينا الاعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كاذب..

قال الاستاذ: وبناءً على ذلك أكد «لوبلو» أن القرآن هو اليوم الكتاب الرباني الذي ليس فيه أي تغيير يذكر.. وكان «و. موير» قد أعلن ذلك قبله.. فلم يوجد إلا قرآنً واحد لجميع الفرق الاسلامية المتنازعة...»^١

وهكذا فضيلة الاستاذ الشيخ محمد محمد المدني عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر، يقول:

«وأما أن الإمامية يعتقدون نقض القرآن فمعاذ الله! وإنما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبيّنوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنه ليس في السنة من يعتقه.»
«ويستطيع من شاء أن يرجع الى مثل كتاب «الاتقان» للسيوطي ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً».

«وقد ألف أحد المصريين^٢ في سنة ١٩٤٨ م. كتاباً اسمه «الفرقان» حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخوله المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السنة. وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدليل والبحث العلمي أوجه

(١) راجع كتابه: مدخل الى القرآن الكريم: ٣٩ - ٤٠.

(٢) هو: ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف من علماء مصر المعروفين. طبع كتابه هذا بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م. على اساس جمع روايات التحريف زاعماً صحة أسانيدها ووجوب اتباع ما فيها والالتزام بمداليلها. ومن ثم نارت حوله ضجة في الفطر المصري آنذاك، فصدر الكتاب لكن مصادرة شكلية بقيت منه نسخ في المكتبات ومبثوثة في الأفطار، منه نسخ في مكاتبنا اليوم.

البطلان والفساد فيه. فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب. فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها.

قال الأستاذ: أفيقال: إن أهل السنة ينكرون قداسة القرآن، أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان، أو لكتاب ألفه فلان !؟

فكذلك الشيعة الإمامية، إنما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا..!

وما أشبهه مأساة كتاب «الفرقان» لابن الخطيب، بمأساة كتاب «فصل الخطاب» للنوري. فإنه أثار ضجة عارمة في وقته في الأوساط العلمية القائمة في مدينة سامراء مركز العلم ومحط رحل الإمام الشيرازي الكبير يومذاك.

يقول السيد هبة الدين الشهرستاني - وهو طالب علم ناشيء في بلدة سامراء -: كمت أرى سامراء تموج نائرة على نزيلها المحدث النوري، بشأن تأليفه كتاب «فصل الخطاب» فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلمية إلا ونسمع الضجة والعجة ضد الكتاب ومؤلفه وناشره يسلقونه بالسنة حداد..! الأمر الذي اضطر النوري إلى جمع نسخ الكتاب، والجائه أخيراً إلى كتابة رسالة أخرى في رد ما كتبه أولاً.. ولكن من غير جدوى، بعد أن وضعت الحرب أوزارها..

هذر المستشرقين الأجانب :

وبعد.. فانظر إلى هذر بعض الأجانب من خارج الملة، استغل من تلکم الغوغاء العارمة ذريعة لثيمة إلى ضرب المسلمين بعضهم لبعض وإلى حط كرامة القرآن في نهاية

(١) راجع : مجلة رسالة الاسلام الصادرة عن دار التقريب - القاهرة - س ١١، ع ٤٤ : ٣٨٢ - ٣٨٥.

(٢) في تقریظ كتبه على رسالة البرهان للميرزا مهدي البروجردی : ١٤٣ - ١٤٤.

المطاف.

إنهم إذا وجهوا تهمة القول بالتحريف إلى أفخم طائفة من طوائف المسلمين، فإنهم بالتالي قد أزاحوا الحريم عن قدسية كلام الله المجيد..

هذا المستشرق العلامة الشهير «إجتس جولد تسيهر» في كتابه «مذاهب التفسير الاسلامي» يحاول مبلغ جهده الحط من قيمة نص الحرس الإلهي المعجز القرآن الكريم.

يقول - في مفتتح كتابه - : لا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً على أنه نص منزل أو موحي به، يقدم نص في أقدم عصور تداوله. مثل هذه الصورة من الإضطراب وعدم اليات، كما نجد في نص القرآن^١.

وقد جعل دليله على ذلك اختلاف القراءات ولا سيما السبعة المعروفة.. ولم يدر المسكين أن لا مساس بين مسألة القراءات - وهي اجتهادات من القراء في قراءة نص الكتاب العزيز، لا شيء أكثر - ومسألة تواتر القرآن بنصه ولفظه ثباتاً وقراءة، كما عليه جمهور المسلمين في جميع الأعصار والقرون، نصاً واحداً لا اختلاف فيه ولا تحوير.

قال الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة»^٢. ورواة نص القرآن هم القراء اختلفوا فيما بينهم، أما المسلمون فقد جروا على نهجهم المستقيم تلقياً من فم الرسول الكريم وتوارثوه يدأ بيد خلفاً عن سلف، ولا يزال يشق طريقه إلى الأبدية في أمن وسلام.

ولذلك قال الامام عليه السلام: «اقرأ كما يقرأ الناس»^٣، أي العامة وجماهير المسلمين، لا

زيد وعمرو وبكر..

(٢) الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني ٢ : ٦٢٠، رقم ١٢.

(١) مذاهب التفسير الاسلامي : ٤.

(٣) المصدر : ٦٢٣، رقم ٢٣.

ثم نراه يعرّج على مسألة تحريف القرآن ويحاول اثباته عن طريق اتهام الشيعة الامامية بذلك، مع علمه بالذات بأنهم بريئون من هذه التهمة المفضوحة، ولكن الغريق يتشبث بكل قشة، وبالفعل نراه تكلف الصعب وفضح ظسه في هذه القرية العجماء !
﴿أم يريدون كيداً فالذين كفروا هم المكيدون﴾^١.

يقول - في افتراءه المصطنع -:

«إنه وان كان الشيعة قد رفضوا الرأي الذي ذهبت اليه طائفة متطرفة منهم من أنّ القرآن المأثور لا يمكن الاعتراف به مصدرأ للدين^٢. فإنهم قد تشككوا - على وجه العموم - منذ ظهورهم، في صحة صياغة النصّ العثماني، لانه يشتمل على زيادات وتغييرات هامة بالنسبة الى الذي جاء به محمد صلى الله عليه وآله. كما استوصلت فيه أيضاً من جانب آخر قطع هامة من القرآن الصحيح بالإبعاد والحذف.

قال: ويسود الميل عند الشيعة - على وجه العموم - الى ان القرآن الكامل الذي أنزله الله كان أطول كثيراً من القرآن المتداول في جميع الأيدي.
ويضيف قائلاً: إنهم يعتقدون في سورة الأحزاب (المشتملة على ٧٣ آية) أنها كانت تعدل سورة البقرة (المشتملة على ٢٨٦ آية). وسورة النور (تشتمل على ٦٤ آية) كانت تحتوي على اكثر من (١٠٠ آية). وسورة الحجر (٩٩ آية) كانت (١٩٠ آية).

وزاد شناعة قوله: وحديثاً وجدت في مكتبة «بانكيبور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل

(١) الطور: ٤٢.

(٢) لعله يقصد ما نسب الى الأخباريين المتطرفين من عدم حجية ظواهر الكتاب وعدم امكان فهم أحكام الشريعة من نصوص القرآن الكريم الأعلى ضوء تفاسير الأئمة عليهم السلام. لكننا أو عرنا في مباحثنا عن التفسير والمفسرين أن هذه النسبة مفتعلة، وانما مقصودهم: عدم جواز الأخذ بظواهر الكتاب الا بعد مراجعة اقوال ائمة السلف وعلى رأسهم أئمة أهل البيت عليهم السلام. وهذا حق لا مرية فيه، بعد أن كانت المخصصات لعمومات الآيات، والمفندات لاطلاقاتها موجودة في السنة والمأثور من كلام الأئمة، فلا بد من مراجعتها ان كانت، ثم الأخذ بظواهر الكتاب.

على سورٍ ساقطةٍ من مصحف عثمان. منها : سورة نشرها «جارسان دي تاسي» وهي سورة النورين (٤١ آية). وسورة اخرى شيعية ذات سبع آيات، وهي سورة الولاية. وكل هذه الزيادات الشيعية نشرها «كليب تداال» باللغة الانجليزية !

قال : وكل ذلك يدلُّ على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نص القرآن العثماني بالنسبة الى المصحف الأصلي الصحيح..!

هذا وقد جعل من كتابين منسويين الى الشيعة، موضوعهما التفسير، أحدهما على نهج التأويل الصوفي. والآخر من نوع التفسير بالمأثور.. جعلهما موضع دراسته لآراء الشيعة - على وجه العموم - في التفسير.. في حين أن الشيعة ولا سيما الامامية تتحاشا التأويلات الصوفية البعيدة عن ذات الاسلام.. والتفسير الآخر لا يعرف واضعه لحد الآن.. أما التفسير الصوفي فهو كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» وضعه قطب من اقطاب الصوفية هو : سلطان محمد بن حيدر الكنابادي. زعيم فرقة «النعمة الالهية» الملقب في الطريقة بـ«سلطان علي شاه» من مواليد سنة (١٢٥١ هـ.ق.) وقد فرغ من تأليفه عام (١٣١١ هـ.). والكتاب مبذول يجده الطالب في عامة المكتبات.

غير أن مستشرقنا الموماً اليه اشتبه بشأن هذا التفسير في موضعين :

أولاً - زعم أن تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١ هـ. = ٩٢٣ م.) ولعل رقم الألف كان مُشوَّهاً غير مقروء في نسخته فلم يحققه تماماً..

وهذا التشوّه - إحتماً - نفع هذا المستشرق، فحسب من هذا التفسير أنه يحمل أقدم آراء الشيعة في التفسير، يرجع عهده الى ما قبل أحد عشر قرناً كما حسب المسكين.. يقول : بقيت كتب كاملة في التفسير الشيعي من القرن الثالث الى القرن الرابع الهجري، وربما كان أقدمها هو كتاب : «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن

(١) راجع كتابه : مذاهب التفسير : ٢٩٣ - ٢٩٥ و ٣٠٤.

حجر البخجتي، الذي أُرِخ الانتهاء من عمله بسنة ٣١١ هـ = ٩٢٣ م...^١
وثانياً - تبديله اسم (سلطان محمد بن حيدر البيدختي) (سلطان محمد بن حجر
البخجتي).

ومن ثمَّ فلنتساءل : هل جهل الأمر أم تجاهله ؟ وعلى أيِّ تقدير، فهل ينبغي من مثل
هذا الباحث الناقد أن يبني حكمه الباتّ على أمة كبيرة لها سابقة قَدَمٍ وقَدَمٍ في الاسلام،
أن يبني حكمه على جهالة لا تُغفَر في هكذا مقامٍ خطير !؟

ثم كيف نسب إلى الشيعة بالذات اعتقادهم بشأن سورة الأحزاب وغيرها أنها نقصت
بكثير عما كانت عليه ؟ في حين أنه لا يوجد ذلك في الشيعة ومؤلفاتهم اطلاقاً.. وانما هو
من حديث عروة بن الزبير ناسباً له إلى خالته أم المؤمنين عائشة كانت تقول : كانت سورة
الأحزاب تقرأ زمن النبي صلى الله عليه وآله ماثني آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر
منها إلا على ما هو الآن^٢. وهكذا نسب إلى الصحابي الكبير أبي بن كعب^٣ وحاشاه..
كيف نسب إلى الشيعة ما لا يوجد في كتبهم، وغفل عن الموجود - بوفرة في كتب
غيرهم !؟

ما هذه المحاباة في تحقيق علمي يمسّ كرامة أمة وقداسة كلام الله العزيز الحميد !؟

ثم إن مثل هذا العلامة المحقق، كيف تغافل عن نظرة علماء الشيعة الامامية بالذات
في خصوص مذاهب النصوص المستوردة من اليونان القديم، مما تحاشاه الشيعة من أول
يومهم ولا يزالون !؟

(١) مذاهب التفسير الاسلامي : ٣٠٤.

(٢) أخرجه ابو عبيد باسناده إلى عروة.. الانقان ٣ : ٧٢.

(٣) أخرجه احمد في المسند ٥ : ١٣٢، وظنه ابن حزم في المحلى ١١ : ٢٣٥، من اصح الاسانيد لا تغمز فيه.

وشيء أغرب: أن يأتي كاتب اسلامي فيطرح من جديد ما طرحه الأجنبي الكافر، من غير دراية ولا وعي، متابعاً عمياء لا مبرر لها.. هو الشيخ خالد عبد الرحمن العكبي المدرّس بادارة الإفتاء العام بدمشق.

يقول: ولعل أنشط الطوائف في تفسير القرآن تفسيراً مذهبياً أو سياسياً هم الشيعة. وقد توسعوا في ذلك وصارت لهم تفاسير خاصة، وغالبي البعض في هذا المجال مغالة سيئة.

يأتي مثلاً بما رواه ابو الجارود (الذي تبرأ منه الامام الصادق عليه السلام كثرة دسه ووضعه فيما يُشِين من شأن أئمة أهل البيت عليهم السلام^١)، ثم يجيء بتفسير «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن حجر البخجتي وقد انتهى منه سنة ٣١١...^٢.

انظر الى هذا العمه في التقليد الأعمى!

واما الاستناد الى التفسير المنسوب الى علي بن ابراهيم القمي (من أعلام القرن الرابع).. فأمر لا مبرر له بعد عدم ثبوت النسبة، بل الدلائل على تزيف النسبة متوفرة.. وقد حقّق العلماء أنّ هذا التفسير النقلي ملقّق من إملاءات علي بن ابراهيم على تلميذه ابي الفضل العباس بن محمد العلوي. وقسط وافر من تفسير ابي الجارود الأنف. بضمّ روايات رواها ابو الفضل بنفسه، ومن ثم فهذا التفسير (ذو التلفيق الثلاثي) هو صنع ابي الفضل العلوي هذا..

وابو الفضل هذا مجهول في تراجم الرجال. لا يعرف عنه شيء، كما لم يعتمد الكتاب أحد من مؤلّفي الشيعة القدامى كالكليني - الذي هو تلميذ القمي - وغيره^٣.

(١) راجع: معجم رجال الحديث، للامام الخوئي ٧: ٣٢٤.

(٢) راجع ما كتبه في «اصول التفسير وقواعده»: ٢٤٩ - ٢٥٠، ط. بيروت.

(٣) راجع: الذريعة الى تصانيف الشيعة للطهراني ٤: ٣٠٢ - ٣٠٣. وراجع تحقيقنا بشأن هذا التفسير في رسالة

إذن فكيف صحَّ جعلُ مثل هذه الكتب (المجهولة النسب، الفاقدة للاعتبار) موضع
دراسة لفهم آراء أمة هي عريقة في الأدب والتاريخ وسائر انحاء الثقافات الاسلامية
الراقية؟!

قال سيّد المرعبيّين عيّن بن ابي طالب عليه السلام :

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي
لَا يَفِيسُ وَالرَّهَادِيُّ الَّذِي لَا يَضِلُّ
وَالْمُحَدِّثُ الَّذِي لَا كُذِبَ .

نهج البلاغة / المظية ١٧٦